

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التربية الوطنية

النشرة الرسمية للتربية الوطنية

- . تحضير الدخول المدرسي 2009/2008.
- . الإحصاء العام للسكان والسكن 2008.
- . الذاكرة التربوية لقطاع التربية الوطنية.

مارس/أفريل 2008

العدد : 513

الفهرس

مراسيم

- 04 مرسوم رئاسي مؤرخ في 23 صفر عام 1429 الموافق أول مارس 2008،
يتضمن إنهاء مهام نائبة بوزارة التربية الوطنية.
(ج ر ع 15 م في 16.03.2008 ص.19)
- 04 مرسوم رئاسي مؤرخ في 23 صفر عام 1429 الموافق أول مارس 2008،
يتضمن إنهاء مهام مديرين للتربية في الولايات.
(ج ر ع 15 م في 16.03.2008 ص.20)
- 04 مرسوم رئاسيان مؤرخان في 23 صفر عام 1429 الموافق أول مارس
2008، يتضمنان تعيين مديرين للتربية في الولايات.
(ج ر ع 15 م في 16.03.2008 ص.20)

مناشير

- 05 منشور رقم 08.2218 مؤرخ في 03 مارس 2008، يتعلق بتحضير الدخول
المدرسي 2009/2008.
- 20 منشور رقم 08.2264 مؤرخ في 17 مارس 2008، يتعلق بدرس افتتاحي
حول الإحصاء العام للسكان و السكن 2008.
- 30 منشور رقم 08.50 مؤرخ في 26 مارس 2008، يتعلق بتشكيل الذاكرة
التربوية لقطاع التربية الوطنية.

2. عيسى بوسام، في ولاية تيزي وزو،
3. يحي بشلاغم، في ولاية سعيدة،
4. الطاهر براهيم، في ولاية غليزان،

مرسومان رئاسيان مؤرخان في
23 صفر عام 1429 الموافق أول
مارس 2008، يتضمنان تعيين مديرين
للتربية في الولايات.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في
23 صفر عام 1429 الموافق أول مارس
2008، تعيين السيدة والسادة الآتية
أسمائهم مديرين للتربية في الولايات
الآتية :

1. عيسى بوسام، في ولاية باتنة،
2. جيدة لعدول، زوجة بولقان، في
ولاية بجاية،
3. عبد الحميد بلعاليا دومة، في ولاية
البليدة،
4. الطاهر براهيم، في ولاية وهران،
5. يحي بشلاغم، في ولاية غليزان،

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في
23 صفر عام 1429 الموافق أول مارس
2008، يعين السيد الميلود طرفاية،
مديرا للتربية في ولاية سعيدة،

مرسوم رئاسي مؤرخ في 23 صفر
عام 1429 الموافق أول مارس 2008،
يتضمن إنهاء مهام نائبة بوزارة التربية
الوطنية.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في
23 صفر عام 1429 الموافق أول مارس
2008، تنهى مهام السيدة جيدة
لعدول، زوجة بولقان، بصفتها نائبة
مدير للعلاقات مع مختلف القطاعات
والتدريس، لتكليفها بوظيفة أخرى.

مرسوم رئاسي مؤرخ في 23 صفر
عام 1429 الموافق أول مارس 2008،
يتضمن إنهاء مهام مديرين للتربية في
الولايات.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في
23 صفر عام 1429 الموافق أول مارس
2008، تنهى مهام السادة الآتية
أسمائهم بصفتهم مديرين للتربية في
الولايات الآتية، لتكليفهم بوظائف
أخرى :

1. عبد الحميد بلعاليا دومة، في ولاية
باتنة،

الأمين العام

إلى

السيدات والسادة مديري التربية
بالولايات (للتنفيذ)
السيدات والسادة مفتشي التربية
والتكوين (للإعلام والمتابعة)
السيدات والسادة مديري المؤسسات
التعليمية العمومية والخاصة لمختلف
مراحل التعليم (للتطبيق)

الموضوع : تحضير الدخول
المدرسي 2008 / 2009.

إن الاهتمام بما يتطلبه الدخول
المدرسي يستلزم من الإطارات المحلية
تكثيف الجهود والعمل بالتنسيق
والتشاور على جميع المستويات في
اتخاذ الإجراءات الكفيلة لضمان
تمدرس عاد لكل التلاميذ، وتجسيد
برنامج الوزارة الذي ينبغي أن يلتف
حوله كل مستخدمي القطاع كل من
موقع عمله.

وأهم ما سيميز الدخول المدرسي
2008 / 2009 ما يلي :

. توسيع التربية التحضيرية،

استقبال دفعتين من التلاميذ في السنة
الأولى متوسط،
. مواصلة تجسيد أهداف الإصلاح
بخصوص البعد التكنولوجي،
. إحداث التوازن بين الشعب،
. مواصلة عمليات التكوين الخاصة
بالمعلمين والأساتذة.

وسعيا إلى إحاطة الموضوع بكل
جوانبه، وضمانا لتحضير جيد وواف
للدخول المدرسي، يشرفني أن أوافيكم
بهذا المنشور الإطار الذي يعتبر خطة
تتضمن التذكير بمختلف العمليات
والإجراءات التسييرية والتنظيمية
والمالية ذات البعد الشامل:

1. التنظيم التربوي

1.1. إن إعداد مشاريع التنظيمات
التربوية يقتضي حتما إشراك رؤساء
المؤسسات قصد التحكم الفعال في
المعطيات المقدمة لضمان استقرار
التأطير التربوي والإداري وتفاذي
التغييرات المتلاحقة للخريطة التربوية
والإدارية في بداية كل موسم دراسي.

وتتطلب هذه العملية :

. ضبط وضعية تعداد التلاميذ حسب
كل مستوى وشعبة؛

. تكفل كل مؤسسة بمعالجة قضايا
تدرس التلاميذ قصد إيجاد الحلول لها،
تذليلاً للصعوبات التي قد تعترض
التلاميذ وأولياءهم في بداية كل موسم
دراسي.

3.1. انطلاق الدراسة بشكل فعلي يوم
السبت 15 سبتمبر 2008.

وهذا يقتضى استغلال الفترة الممتدة
من 01 إلى 13 سبتمبر 2008 للقيام
بالأعمال التحضيرية من بينها :

. تسجيل وإعادة تسجيل التلاميذ؛
. عقد مجالس التعليم لتناول
المستجدات التربوية وإعداد التوزيع
السنوية للمواد، والاطلاع على التوثيق
التربوي؛
. تسليم جداول التوقيت للأساتذة.

وفي هذا الصدد أُلح على عدم مطالبة
التلاميذ المتمدرسين بتجديد الوثائق
الخاصة بالحالة المدنية ماعدا التلاميذ
المقبلين على امتحان شهادتي التعليم
المتوسط والبكالوريا.

4.1. على كل المسؤولين السعي إلى
ضمان التمدرس الشامل للأطفال
البالغين السن القانوني (06 سنوات)
للالتحاق بمقاعد الدراسة وذلك
 بالتنسيق مع المجالس الشعبية البلدية

. اعتماد نتائج التلاميذ في الفصلين
الأول والثاني لتقدير الانتقال والإعادة
والتوجيه؛
. تطبيق المقاييس المعتمدة لتشكيل
الأفواج التربوية؛

. تقدير الاحتياج إلى المناصب المالية
التربوية لتغطية كل الأنشطة التربوية
الرسمية؛

كما يجب العمل على إحداث
الانسجام بين المؤسسات في مجال
تغطية الاحتياج التربوي والإداري
وذلك بمراعاة نظام الدراسة وتعداد
التلاميذ؛

. دراسة القطاعات الجغرافية وإدخال
التعديلات اللازمة عليها في الوقت
المناسب، لاسيما عند استلام الهياكل
الجديدة من أجل الإرساء التدريجي
لتنظيم التربوي المقتن للمؤسسات
التعليمية.

2.1. ضمان تمدرس التلاميذ والعمل
على الحد من ظاهرة التسرب المدرسي
وذلك بـ:

. عدم طرد التلاميذ دون سن
السادسة عشر (16) في جميع مراحل
التعليم؛
. منح فرص الإعادة للتلاميذ خاصة
الذين لم يسبق لهم إعادة السنة؛

انتهاء السنة السادسة أساسي من جهة أخرى، ويقيى واضحا أن التسجيل في أقسام التربية التحضيرية للموسم الدراسي المقبل سيخص فئة الأطفال المولودين بين 01 يناير و 31 ديسمبر 2003 ولا يقبل سواهم.

2.7.1. التعليم الابتدائي :

. سينجم عن تقليص مدة التعليم الابتدائي فائض في الهياكل والتأطير يتعين ضبطه قصد استغلاله أحسن استغلال وتدعيم تأطير مرحلة التعليم المتوسط بتحويل ما أمكن من الأساتذة المجازين وحسب الاختصاص لتغطية العجز الذي ستعرفه هذه المرحلة ثم في مجال توسيع أقسام التربية التحضيرية وتقليص العمل بنظام الدوامين.

. مواصلة التكفل بتمدرس الأطفال ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة ولاسيما بتوسيع فتح أقسام التعليم المكيف، وسيصلكم لاحقا منشور يذكر ببعض الإجراءات التنظيمية والتربوية في هذا المجال.

3.7.1. التعليم المتوسط : إن وصول دفعتين من تلاميذ مرحلة التعليم الابتدائي إلى السنة الأولى متوسط عند الدخول المدرسي 2009/2008، سيتطلب حتما المزيد من الهياكل والتأطير التربوي والإداري.

وجمعيات أولياء التلاميذ بالإضافة إلى القيام بإعلام واسع عبر كل مناطق الولاية طيلة مدة عملية التسجيلات التي تنطلق في شهر مارس وتمتد إلى غاية 31 أكتوبر 2008، علما أن التسجيل إلزامي على كل المولودين بين 01 يناير و 31 ديسمبر 2002.

5.1. توسيع تدريس اللغة الأمازيغية بشكل تدريجي في مختلف المراحل التعليمية، والعمل على ضمان استمرار تعلمها بالنسبة للتلاميذ الذين درسوها.

6.1. يخضع تحويل الراغبين من التلاميذ المتمدرسين في المؤسسات الخاصة للتربية والتعليم إلى المؤسسات العمومية بتقديم الملف المدرسي إلى مصالح مديريات التربية المستقبلية. وسنوافيكم -لاحقا- بمنشور يوضح الإجراءات والكيفيات اللازمة.

7.1. الإجراءات المتعلقة بكل طور :

1.7.1. التربية التحضيرية : سيعرف الموسم الدراسي المقبل توسيع أقسام التربية التحضيرية على المستوى الوطني وهذا يستلزم أخذ كل التدابير اللازمة لضمان توزيع متوازن لهذه الأقسام تماشيا والقطاعات الجغرافية من جهة، وتوفير التأطير اللازم الذي سينجم عن

. تطبيق منهاج جديد للغة الأمازيغية في مستوى السنة الأولى متوسط،
. توسيع تدريس المعلوماتية إلى مستوى السنة الثالثة متوسط مع التكفل بتدريسها في السنة الأولى متوسط بالنسبة للمؤسسات التي تم تجهيزها بمخابر الإعلام الآلي.

4.7.1. التعليم الثانوي العام والتكنولوجيا : لقد أفضت نتائج التقييم الأولي الذي قامت به مصالح الوزارة إلى إقرار أربعة اختيارات في مادة التكنولوجيا في السنة الأولى ثانوي جذع مشترك علوم وتكنولوجيا وهي:

- . هندسة ميكانيكية ؛
- . هندسة كهربائية ؛
- . هندسة مدنية ؛
- . هندسة الطرائق.

وفي هذا الصدد يتعين على كل الثانوية السهر على مواصلة ثلاثة اختيارات من بين الأربعة المذكورة أعلاه، ويسند تدريسها إلى أساتذة الاختصاص بالدرجة الأولى.

أ. شعبتا الرياضيات والتقني رياضي:
إن مشروع توسيع شعبي الرياضيات وتقني رياضي لا بد وأن يتواصل إلى

إن هذه الوضعية الخاصة التي ستستمر لمدة أربع سنوات على الأقل تتطلب كل الحزم والجدية في تحضير استقبال هؤلاء التلاميذ وذلك بالسعي إلى :

. متابعة ميدانية ودقيقة لوتيرة إنجاز الهياكل المدرسية،
. استغلال الفائض من الهياكل سواء على مستوى المدارس الابتدائية أو على مستوى الثانويات،
. الاستعمال العقلاني للموارد البشرية،
. مراجعة القطاعات الجغرافية عند الضرورة.

لذا، ينبغي ضبط حاجيات القطاع من حيث التأطير في جانبه التربوي والإداري وتقدير الحاجيات في مجال الهياكل القاعدية على الخصوص، وإنهاء مختلف عمليات التحضير للموسم الدراسي 2009/2008 قبل نهاية السنة الدراسية الجارية.

. الاستعمال الأقصى لمؤسسات التعليم المتوسط من بينها استعمال أمسياتي الاثنين والخميس قصد ضمان استقبال العدد المتزايد من التلاميذ.
. تشكيل أفواج تربوية مشتركة من تلاميذ التعليم الأساسي والابتدائي في السنة الأولى متوسط؛ وسنوافيكم بمنشور تنظيمي يتعلق بالتكفل التربوي لتلاميذ هذه الفئة.

غاية تحقيق أهداف إصلاح المنظومة التربوية عن طريق تعميمها إلى مختلف مؤسسات التعليم الثانوي.

كما أن إجراءات التقويم البيداغوجي المنصوص عليها في المنشور رقم 05.2039 المؤرخ في 13 مارس 2005 والمنشور رقم 05.26 المؤرخ في 15 مارس 2005 تبقى سارية المفعول بالخصوص :

ب. شعبة اللغات الأجنبية : لقد عرف القطاع في إطار تجسيد أهداف الإصلاح توسيعاً معتبراً لشعبة اللغات الأجنبية وفي هذا الصدد لابد من مواصلة الجهود لإدراج اللغة الأجنبية الثالثة كلما توفر الإطار المعني، علماً أن اعتماد لغتين أجنبيتين لفتح الشعبة يعد حلاً استثنائياً يلجأ إليه في حالة عدم توفر الإطار المتخصص.

. تنظيم اختبارات في نهاية أطوار التعليم الابتدائي (الستين الثانية والرابعة) والتعليم المتوسط (الستين الأولى والثالثة) والتي تهدف إلى قياس مدى التحكم في اللغات الأساسية في نهاية كل طور؛
. تنظيم اختبارات تقويم المكتسبات القبلية للتلاميذ في بداية السنة الدراسية في اللغات الأساسية وذلك قبل الشروع في تناول المناهج الجديدة.

هذا ويجدر التذكير من باب التحضير أن قطاع التربية الوطنية بالتنسيق مع قطاع التعليم العالي قد توصلًا إلى تئمين هاتين الشعبتين في مجال التوجيه بمنح حاملي شهادة بكالوريا هاتين الشعبتين الأولوية في التسجيل في اختصاصات التعليم العالي.

2.2. القبول في السنة الأولى من التعليم المتوسط : يتم الانتقال إلى السنة الأولى من التعليم المتوسط وفق أحكام القرار الوزاري رقم 07.22 المؤرخ في 02 سبتمبر 2007 المتضمن كفايات تنظيم امتحان نهاية مرحلة التعليم الابتدائي، والانتقال إلى السنة الأولى متوسط، وكذا أحكام المنشور رقم 05.28 المؤرخ في 15 مارس 2005، الخاص بإجراءات القبول في السنة الأولى متوسط.

2. التقويم، القبول والتوجيه

1.2. التقويم : إن الترتيبات المتعلقة بتقويم أعمال التلاميذ وإجراءات الانتقال من مستوى إلى آخر تخضع لأحكام المنشور رقم 06.128 المؤرخ في 02 سبتمبر 2006.

المهني وفق أحكام القرار الوزاري المشترك المذكور.

4.2. القبول والتوجيه إلى السنة الثانية من التعليم الثانوي العام والتكنولوجي :

1.4.2. يتم القبول في السنة الثانية من التعليم الثانوي العام والتكنولوجي وفق أحكام النصوص المنظمة للعملية السارية المفعول.

2.4.2. يتم التوجيه إلى مختلف الشعب المنبثقة عن الجذعين المشتركين للسنة الأولى من التعليم الثانوي العام والتكنولوجي وفق الترتيبات المتضمنة في المنشور الوزاري رقم 48 المؤرخ في 13 فبراير 2008، المتضمن الإجراءات الانتقالية لتوجيه التلاميذ إلى شعب السنة الثانية من التعليم الثانوي العام والتكنولوجي وكذا المنشور الوزاري رقم 550 المؤرخ في 31 ماي 2006 المتضمن مقاييس التحجيم.

ويجدر التذكير بضرورة الالتزام بأحكام المنشورين المذكورين لاسيما منها ما يتعلق بترتيب التلاميذ في مجموعات التوجيه للتوفيق بين رغبتهم، نتائجهم ومتطلبات التخطيط التربوي.

3.2. القبول والتوجيه إلى مرحلة ما بعد الإلزامي (السنة الأولى من التعليم الثانوي العام والتكنولوجي، التعليم المهني) :

1.3.2. يتم القبول في السنة الأولى من التعليم الثانوي العام والتكنولوجي والتعليم المهني وفق إجراءات وتدابير ستحدد بمنشور لاحقاً.

2.3.2. يتم التوجيه إلى الجذعين المشتركين للسنة الأولى من التعليم الثانوي العام والتكنولوجي وفق معايير وآليات التوجيه المتضمنة في المنشور رقم 49 المؤرخ في 16 فبراير 2008 الخاص بتوجيه تلاميذ السنة الرابعة متوسط إلى الجذعين المشتركين للسنة الأولى من التعليم الثانوي العام والتكنولوجي.

ويتم التوجيه إلى التعليم المهني وفق أحكام المنشور الوزاري المشترك رقم 05/02 المؤرخ في 01 جوان 2005، علماً أن التوجيه إلى هذا المسلك اختياري بالنسبة للتلاميذ المقبولين في مرحلة التعليم ما بعد الإلزامي.

أما غير المقبولين منهم، والغير مسموح لهم بالإعادة فيوجهون إلى التكوين

3. هياكل الاستقبال :

1.3. استلام المشاريع واستكمالها :

يجدر التذكير في هذا المجال بضرورة احترام النمطية والمقاييس البيداغوجية، سواء تعلق الأمر بالمؤسسات التي استلمت جزئياً والمطلوب إتمامها أو بالهياكل الجديدة التي سيتم اقتراح إنشائها في دورة يونيو 2008.

وبالنسبة للمشاريع المقترحة للإنشاء، فإنني أذكركم بضرورة استلامها كاملة غير منقوصة بما في ذلك السكنات الإلزامية ومختلف المرافق الأخرى سواء تعلق الأمر بمدارس ابتدائية أو بمتوسطات أو بثانويات هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن إنجاز مرافق التربية لبدنية والرياضية داخل كل المؤسسات بما فيها الابتدائيات، أمر ضروري أنتم مطالبون بتحقيقه.

2.3. إنشاء المؤسسات الجديدة :

أ. المدارس الابتدائية : يتعين على مديريات التربية بالتنسيق مع الهيئات المحلية ضبط وضعية حجرات الدرس والمدارس الابتدائية والمطاعم المدرسية المتوقع إنشاؤها للدخول المدرسي 2009 / 2008.

ب. المتوسطات والثانويات : تعتمد

اللجنة الوزارية لإنشاء المؤسسات في أعمالها على ملف طلب الإنشاء المقدم من قبل مدير التربية ورأي المفتشية العامة الذي يعتبر عنصراً أساسياً.

وفي هذا الصدد، المطلوب من مديريات التربية التقيد بنتائج الندوات الجهوية التي نظمت بمعية مصالح وزارة السكن والعمران وخاصة فيما يتعلق بالالتزامات المقدمة من طرف مصالح قطاع السكن والعمران.

وعليه، بات لزاماً على مصالح مديريات التربية التأكد من :

. الاكتمال الفعلي لكل مرافق الهيكل المقترح للإنشاء مهما كانت مرحلة التعليم مع التأكد من توصيل مختلف الشبكات (ماء، كهرباء، صرف مياه، غاز، أجهزة تدفئة أو تكييف).

ج. المؤسسات الخاصة للتربية

والتعليم : يخضع إنشاء المؤسسات الخاصة للتربية والتعليم إلى الإجراءات والترتيبات السارية المفعول.

3.3. تأهيل المؤسسات القائمة : تتم

برمجة عمليات الإصلاحات الكبرى وإعادة تأهيل وترميم مختلف مرافق

المؤسسات المعنية بما فيها السكنات الإلزامية بمراعاة الأولويات.

المقاعد الدراسية على مستوى التعليم المتوسط.

ويتعين على مديريات التربية تحديد مختلف العمليات وتقديمها إلى المصالح المكلفة بالإيجاز، والسهر على المتابعة الفعلية الميدانية لهذه العمليات.

4. المالية والوسائل

إنّ تسيير الموارد المالية يستوجب الاستعدادات اللازمة لضمان دخول مدرسي في أحسن الظروف وهو ما يقتضي أخذ التدابير التالية :

4.3 تجديد التجهيزات : ينبغي

استمرار العملية التي انطلقت منذ سنوات لمواصلة تجديد التجهيزات المدرسية والمكتبية لكل المؤسسات التعليمية مع مراعاة مقاييس الجودة والنوعية.

1.4. إلزامية فتح حساب بالخرزينة الولائية لكل مؤسسة جديدة في الأسبوع الأول من إنشائها، وتبلغ رقم هذا الحساب إلى مديرية المالية والوسائل مباشرة مع إرفاقه ببطاقة وصفية.

وتتطلب هذه العملية تحديد ما هو ضروري - بكل موضوعية - لتحسين ظروف تدرس التلاميذ وعمل الأساتذة داخل المؤسسة التعليمية.

2.4. ضرورة احترام المقاييس الخاصة بتعداد التلاميذ الواجب توفره لفتح النظامين الداخلي ونصف الداخلي وهي :

5.3 تنفيذ برنامج إنجاز الهياكل :

يطلب من السيدات والسادة مديري التربية العمل على : الاحترام الصارم لمحتوى نمطية البناءات ومدونة التجهيزات الرسمية الموضوعية من طرف وزارة التربية الوطنية.

. النظام الداخلي : 50 تلميذا على الأقل؛
. نصف الداخلي : 100 تلميذا على الأقل؛

وموافاة مديرية المالية والوسائل بالبطاقات الوصفية الخاصة بهذه المؤسسات قبل 15 أكتوبر من

متابعة برنامج إنجاز حجرات الدرس المبرمجة لتوسيع المتوسطات القائمة قصد مواجهة العجز المسجل في مجال

كل سنة، مستعملين في ذلك النموذج الرسمي المعمول به لا غير.

3.4. دعوة رؤساء المؤسسات التعليمية الجديدة المنشأة للدخول المدرسي 2009/2008 إلى إعداد ميزانيات التسيير للثلاثي الأخير من السنة المالية 2008 فور حصولها على الإشعار الخاص بمبلغ إعانة التسيير الأولية، مع المصادقة عليها في الوقت المناسب وإرسال نسخة منها إلى المصلحة المعنية بالإدارة المركزية.

4.4. ضبط المعلومات والمعطيات المتعلقة بالدخول المدرسي 2009 / 2008 وإدراجها ضمن البطاقات الوصفية بكل دقة وهذا لضمان السير العادي بها ماليا وماديا من جهة واستغلال هذه المعطيات في تحديد الإعانات الخاصة بميزانيات تسييرها في السنة المالية الموالية من جهة أخرى.

5.4. ضبط وضعية محاسبية المؤسسات التعليمية التي تقترح للإلغاء و/أو التحويل.

6.4. ضبط وضعية هياكل الدعم (الداخليات وأنصاف الداخليات) المقترحة للغلق أو الفتح من جديد على اللجنة الوزارية لإنشاء المؤسسات.

7.4. السهر على تطبيق النصوص الرسمية الصادرة بشأن شغل السكنات الوظيفية الإلزامية أثناء حركة الموظفين.

8.4. على المصالح المعنية بمديريات التربية الحرص على برمجة عمليات ترميم مرافق المؤسسات التعليمية بما في ذلك السكنات الوظيفية التابعة لها من الغلاف المالي الموجه لإعادة تأهيل هذه المؤسسات قبل كل دخول مدرسي.

5. تسيير الموارد البشرية

يشهد الدخول المدرسي المقبل إدخال وسائل التكنولوجيا والاتصال في مجال التسيير والشروع في عصرنة وسائل العمل المتعلقة بتسيير الموارد البشرية. وعليه فإنه يجب الاستعداد للتكفل بهذا الجانب من خلال التحضير الجيد له، وإعداد البرمجيات الملائمة التي تضمن القيام بمختلف العمليات المتعلقة بتسيير الموارد البشرية ونجاحها.

كما يشرع القطاع من الآن في تطبيق القوانين والنصوص التنظيمية الجديدة المتعلقة أساسا بالقانون الأساسي الخاص بموظفي قطاع التربية، الأمر الذي يتطلب إعطاء الأهمية القصوى لتسوية وتصفية وضعيات وملفات

مستخدمي القطاع وتحيينها بالتنسيق مع الإدارات الأخرى ذات العلاقة.

بالإضافة إلى أن السنة الأولى من التعليم المتوسط تستقبل كوكبتين من التلاميذ وهو ما يتطلب توفير التآطير التربوي اللازم لضمان تدرسهن.

لذا، فإن التحكم في تسيير الموارد البشرية يضمن بقسط كبير دخول مدرسي في ظروف حسنة ويعمل على الاستقرار في جميع المؤسسات التربوية ويساعد على رفع المرودية وهو ما يجعلني أؤكد على تنفيذ مختلف العمليات في الوقت المحدد لها، منها :

1.5. تقييم ما تم إنجازه : إعداد وثيقة تقييمية عن الوضعيات المنجزة وغير المنجزة في ميدان التآطير الإداري والتربوي مع إظهار العوائق المواجهة في الميدان وأسبابها بكل موضوعية (المسابقات، المناصب الشاغرة، وضعية الاستخلاف والتعاقد على المناصب الشاغرة...) مع اقتراح الحلول التي يمكن التكفل بها في الدخول المدرسي المقبل من أجل تجنب كل ما من شأنه أن يعيق التوظيف ويضمن توفير التآطير التربوي لضمان تدرسهن التلاميذ في ظروف حسنة.

2.5. توزيع المناصب المالية : يجب توزيع المناصب المالية الممنوحة في الشريحة على جميع المؤسسات حسب الوضعية الحقيقية للمستخدمين المتواجدين في الميدان بالتنسيق المستمر بين المصالح الثلاث (الموظفين، الدراسة والامتحانات، الرواتب) والحرص على إحداث التوازن في توزيع هذه المناصب وفق المقاييس المعمول بها.

كما يجب تخصيص مناصب مالية للمؤسسات المنشأة حديثا والتعيين عليها بصفة مؤقتة طبقا للنظام المعمول به.

3.5. تغطية الاحتياجات : تقتضي هذه العملية التنسيق بين مصطلحي التمدرس والموظفين عند إعداد التنظيمات التربوية التقديرية والنهائية وضبط احتياجاتها للتمكن من الاستغلال الأمثل للمناصب المالية الممنوحة.

وفي هذا الإطار يجب العمل على مواصلة تخصيص مناصب مالية للغات الأجنبية والتربية البدنية والرياضية واللغة الأمازيغية، طبقا للأهداف المرجوة في الإصلاح.

ونظرا لما يتميز به الدخول المدرسي المقبل على مستوى السنة الأولى

المقرر اتخاذها في شأنهم في الدخول المدرسي المقبل، ويجب منحهم الأولوية في التوظيف.

7.5. حركة التنقل : نظرا لما تكتسيه هذه العملية من أهمية، فإنه ينبغي إيلاؤها العناية اللازمة في تحضيرها وفي إنجازها وفقا للنصوص القانونية السارية المفعول. وفي هذا المجال نذكر بما يلي :

. ضرورة الإعلان على كل المناصب الشاغرة أو القابلة للشغور وتبليغها إلى المعنيين في وقت يسمح للراغبين في الحركة بالإطلاع عليها قبل الإدلاء برغباتهم،

. إعطاء نفس الحظوظ لكل المشاركين في الحركة من داخل الولاية ومن خارجها ومعاملتهم على قدر المساواة، . تبليغ القرارات إلى المعنيين قبل 30 يونيو 2008،

. إرسال نتائج الحركة الخاصة بالأسلاك المسيرة لا مركزيا إلى مديرية المستخدمين قبل 15 يوليو 2008.

8.5. التسجيل على قوائم التأهيل : تجنبنا للنقائص التي لوحظت في السنوات الماضية بخصوص إنجاز هذه العملية ولاسيما في تكوين الملفات فإنه يطلب منكم متابعة عملية التسجيل عن قرب والسهر على التطبيق الصارم

متوسط فإنه يجب القيام بدراسة مع مصالح الوزارة لضبط الوضعية بدقة قصد استعمال الأساتذة المجازين في التعليم الابتدائي حسب الاختصاص بصفة استثنائية لتغطية العجز المسجل في مرحلة التعليم المتوسط، دون أن تؤثر هذه العملية على نوعية التأطير في مرحلة التعليم الابتدائي من حاملي الشهادات الجامعية.

4.5. تجديد المناصب المالية : يجب ضبط دقيق للمناصب المالية المحررة التي لا يمكن التوظيف عليها وموافاة مديرية المستخدمين إثر المصادقة على مخطط التسيير بجدول مفصل لعدد هذه المناصب، لتمكينها من التدخل لدى مصالح المديرية العامة للتوظيف العمومية لتجديدها ومعالجة ما قد يطرأ من صعوبات في هذا الشأن.

5.5. موافاة مديرية المستخدمين بجدول إحصائي للأساتذة المجازين العاملين في التعليم الابتدائي حسب اختصاص مؤهلاتهم وفق الجداول المرفقة.

6.5. إعلام مديرية المستخدمين بوضعية خريجي المدارس العليا للأساتذة النمط القديم والجديد، الذين تم توظيفهم والذين لم يتم توظيفهم حسب اختصاصهم، مع ذكر الأسباب التي حالت دون توظيفهم والإجراءات

للقوانين المنظمة لها، وعلى إنجازها قبل
نهاية شهر أبريل 2008.

التنصيب وتأشيرة قرارات تعيين
الموظفين في الوقت المحدد لها.

9.5. الامتحانات والمسابقات : إنَّ
عملية الاستعمال الأمثل للمناصب
المالية وتوفير التأطير اللازم لسير
المؤسسات التعليمية تقتضي إجراء
الامتحانات والمسابقات في مختلف
الأسلاك والرتب والانتهاؤها منها وتعيين
المتخرجين قبل الدخول المدرسي، كما
يستحسن تنظيم مسابقات التوظيف
بتواريخ مختلفة خاصة بالنسبة للغات
الأجنبية والتربية البدنية والرياضية في
الولايات التي تعاني عجزاً فيها،
لتمكن المترشحين من المشاركة في
عدة ولايات.

6. التكوين : تستفيد مختلف عمليات
التكوين من مبالغ مالية معتبرة رصدتها
الوزارة لتكوين مستخدمي قطاع
التربية وتحسين مستواهم وتجديد
معلوماتهم ليتمكن الجميع من المساهمة
الفعالية في تجسيد أهداف الإصلاح من
ناحية ومسايرة التقدم السريع للعلوم
والتكنولوجيات الحديثة من ناحية
أخرى.

ولا يسمح بفتح المسابقات إلا بعد
توظيف خريجي المدارس العليا
للأساتذة الذين لهم الأولوية سواء
كان ذلك على مستوى الولاية
نفسها أو بالتنسيق مع الولايات
الأخرى ضمن نظام الندوات
الجهوية المعمول به على مستوى
الولايات كما جاء في مختلف
التعليمات المرسلة لكم في هذا
الشأن.

وقصد تمكين مختلف إطارات التربية
من تطبيق المناهج الجديدة على
مستوى مراحل التعليم الثلاثة، سوف
تنظم عدة عمليات تكوينية تتكفل
بمختلف المستخدمين خاصة منهم
الأساتذة والمعلمين.

1.6. التكوين المتخصص : على كل
مديريات التربية العمل على ضبط
حاجياتها إلى موظفي الإدارة بالنسبة
للموسم الدراسي 2009 / 2010
حسب الأنماط التالية :

10.5. ضبط وضعية الموظفين : يجب
ضبط وضعية الموظفين فيما يخص
استئناف العمل وإمضاء محاضر

- . مديري مؤسسات التعليم الثانوي؛
- . مديري المتوسطات؛
- . مديري المدارس الابتدائية؛
- . المستشارين في التربية.

والإداري والمالي في مجال المستجدات البيداغوجية والتربوية والمهنية والعلمية وهذا حسب حاجيات موظفي الولاية.

مع إرسالها قبل نهاية شهر مارس 2008 إلى مديرية المستخدمين حتى تتمكن مديرية التكوين من إعداد مخطط التكوين في الآجال المحددة.

ب. مرافقة المناهج الجديدة :

. التكوين في مجال التكفل بتلاميذ الأقسام النهائية ومرافقتهم في تحضير امتحان شهادة البكالوريا؛
. تكوين الأساتذة والمعلمين في مجال المقاربة بالكفاءات؛
. مواصلة التكوين في تكنولوجيا الإعلام والاتصال للطواقم البيداغوجي والتنشيطي (معلمون، أساتذة، مفتشون)
. التسيير التربوي والبيداغوجي من منطلق العمل بمشروع المؤسسة؛
. التكوين في البعد البيئي؛
. تفعيل العمليات التكوينية الخاصة بالتعليم التحضيري.

2.6. التكوين الأولي : في هذا الباب، المطلوب من مديريات التربية التقدير الدقيق لاحتياجاتهم إلى المعلمين بالنسبة للتعليم الابتدائي من جهة وحاجياتها إلى أساتذة التعليم المتوسط والتعليم الثانوي حسب الاختصاص في أفق 2011 بالنسبة للتعليم الابتدائي وأفق 2012 بخصوص التعليم المتوسط و2013 فيما يتعلق بالتعليم الثانوي من جهة أخرى، وموافاة مديرية التخطيط في أجل لا يتعدى آخر مارس 2008 وذلك لتسهيل التنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

3.6. التكوين أثناء الخدمة :

يمكن حصر وتفعيل عمليات التكوين أثناء الخدمة للسنة الدراسية 2008 / 2009 بما في ذلك جهاز التكوين عن بعد، المنظم لفائدة معلمي الابتدائي وأساتذة التعليم المتوسط وكذا الشبكة المرافقة للإصلاح الجاري به العمل في الميدان كما يلي :

ج. التكوين عن بعد : يعتبر التكوين عن بعد أحد المركبات الأساسية والجوهرية في عملية الإصلاح وهو الرهان الأساسي والمحوري في تحسين ورفع أداء المعلمين والأساتذة بالميدان وهذا بتسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية المخصصة لهذا التكوين بما في ذلك الإمكانيات الولائية، وإفساح المجال لخلية التكوين المنصبة بالولايات وتدعيمها بموارد بشرية ذات كفاءة حتى تتمكن من أداء دورها المنوط بها،

أ. يستمر العمل بمنظور ستة (06) أيام تكوينية موزعة على مدار السنة لفائدة التأطير البيداغوجي والتربوي

بمقاعد الدراسة في مستهل الموسم الدراسي.

لا يمكن نجاح عملية توزيع الكتب المدرسية على كل تلاميذ المؤسسات التعليمية للوطن إلا بتطبيق الترتيبات والإجراءات المنصوص عليها في المناشير أو إجراءات وتدابير أخرى سيتم إعلامكم بها في وقت لاحق والتي تم عملية توزيع الكتاب المدرسي للموسم الدراسي 2008 / 2009.

وفي كل الحالات أطلب منكم السهر شخصيا على ضمان توفر الكتاب المدرسي بكل المؤسسات التعليمية وإيصاله إلى التلاميذ في وقته.

8. الأنشطة الثقافية والرياضية والنشاط الاجتماعي

1.8. النشاط الرياضي والصحة المدرسية والثقافي :

أ. النشاط الرياضي : في مجال النشاط الرياضي المدرسي يتعين تنفيذ التوجيهات والتعليمات المدرجة في المنشورين الوزاريين رقم 1071 المتعلق بتدعيم النشاط الرياضي المدرسي ورقم 388 المتعلق بتفعيل النشاط الثقافي والرياضي خاصة منها :

ووضع كل التجهيزات الميسرة واللازمة بمقرات الخلايا وهذا قصد ضمان سيولة الإعلام والاتصال بمختلف المؤسسات التعليمية، وحتى تحقق العملية أهدافها يجب العمل على :

. ضمان عمليات التسجيلات في وقتها المحدد مع التقيد بالحصة الرسمية لكل ولاية؛

. السهر على ضمان السندات التكوينية لكل مشارك، الديوان الوطني للتعليم والتكوين عن بعد بالنسبة للمعلمين، وجامعة التكوين المتواصل بالنسبة للأساتذة؛

. ضبط قوائم المشاركين وملفاتهم وتسليمها في أوانها للجهات المكونة (المدارس العليا للأساتذة، جامعة التكوين المتواصل) معاهد التكوين أثناء الخدمة؛

. موافاة مديرية التكوين دوريا بتعداد المشاركين في التكوين حسب التخصص وبنائج النجاح والإعادة؛

7. الكتاب المدرسي : باعتبار الكتاب المدرسي وسيلة تربوية ودعامة أساسية للمعلم والمتعلم لا يمكن الاستغناء عنها، يتعين على مدير التربية ومختلف المسؤولين أين كان موقعهم التأكد من وضعه بين يدي التلاميذ عند التحاقهم

. فتح المطاعم المدرسية في الموعد المحدد من طرف المصالح المركزية المعنية وذلك وفقا للنصوص التنظيمية السارية المفعول،
. إلزامية فتح المطاعم المدرسية والداخليات خلال شهر رمضان،
. السهر على تطبيق المنشور الوزاري رقم 07.891 المؤرخ في 07 أكتوبر 2007 المتعلق بالتغذية المدرسية،
. السهر على إنشاء جمعيات التلاميذ،
. التقيد بالميزانية المخصصة للمطاعم المدرسية طبقا للتشريع الجاري به العمل والحرص على عقلنة التسيير في هذا المجال.

المنح المدرسية : احترام الرزنامة الإدارية الخاصة بالمنح المدرسية.

التضامن المدرسي : لتحقيق الأهداف المرجوة من العملية يجب السهر على توزيع الإعانات المتوفرة مع بداية الدخول المدرسي وموافاة مديرية الأنشطة الثقافية والرياضية والنشاط الاجتماعي بحصيلة أولية لا تتجاوز 30 أكتوبر، ثم ترسل الوضعية النهائية بما فيها الجانب المالي قبل 31 ديسمبر من كل سنة طبقا للنموذج المعمول به.

تفاديا للتأخرات الملاحظة في السنوات الأخيرة بخصوص دفع منحة التمدرس 2000 دينار جزائري، ولتمكين

. إجبارية إنشاء الجمعيات الثقافية والرياضية المدرسية في كل مؤسسة تربوية مع تكوين نوادي رياضية تضم فروعاً في مختلف الألعاب الجماعية والفردية في مختلف الأصناف والفئات.
. إعداد برنامج سنوي للنشاط الرياضي الترفيهي على مستوى كل مؤسسة تعليمية يشتمل على دورات ولقاءات رياضية بين الأقسام مع إشراك أكبر عدد ممكن من التلاميذ.
. إعداد البرنامج السنوي للأنشطة الثقافية والعلمية بالنسبة للموسم الدراسي المقبل
. إعداد الحصيلة السنوية للأنشطة الثقافية والعلمية.

ب. الصحة المدرسية : ضرورة احترام النصوص المنظمة لنشاط الصحة المدرسية : إنشاء وفتح الوحدات المبرمجة.

2.8. النشاط الاجتماعي : سخرت الدولة اعتمادات مالية للمطعم المدرسي باعتباره إحدى وسائل دعم الفعل التربوي وبهدف تحقيق تدرس شامل لتلاميذ المدارس الابتدائية والحد من ظاهرة التسرب المدرسي وهو ما يتطلب :

. توفير التأطير اللازم للمطاعم المدرسية،

تعودت وزارة التربية الوطنية على افتتاح كل فصل دراسي بدرس يتناول موضوعا من مواضيع الساعة، يقدم لجميع التلاميذ في كل المستويات، وقد تقرر لبداية الفصل الثالث من السنة الدراسية الجارية وبالتنسيق مع الديوان الوطني للإحصاء، أن يتناول الدرس موضوع الإحصاء العام للسكان والسكن.

تكتسي عملية الإحصاء أهمية كبيرة حيث سيشرع في تنفيذها خلال شهر افريل القادم. و لتحسيس التلاميذ بهذه العملية وجعلهم يفهمون علاقة الإحصاء بالتخطيط والتنمية، لابد أن نشرح لهم هدف العملية الذي يتمثل في التعرف على أهم الخصائص والمؤشرات السديدة المرتبطة بنمو السكان وتوزيعهم الاجتماعي وظروفهم في مجال السكن والشغل والتكوين، حتى تتمكن من الاطلاع على القرائن الدالة على مجتمعنا بهدف التخطيط العلمي المحكم لكل مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وقد أعدت لهذا الغرض بطاقة بيداغوجية لكل مرحلة من المراحل التعليمية الثلاث : الابتدائي والمتوسط والثانوي حول موضوع الإحصاء العام للسكان والسكن بغرض مساعدة

التلاميذ الاستفادة منها عند بداية الدخول المدرسي المقبل، فإنني أطلب منكم الإسراع في إعداد قوائم المستفيدين وتسليمها إلى الجهات المعنية ودفع الإعانة في وقتها.

لا يفوتني في الأخير، أن أؤكد على تنفيذ ما جاء في هذا المنشور بغية تحقيق الغايات الكفيلة بضمان دخول مدرسي عاد.

الجزائر في 03 مارس 2008
الأمين العام لوزارة التربية الوطنية
ب. خالدي



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الوزارة التربية الوطنية
الرقم : 2264 / 2008

الأمين العام
إلى
السيدات والسادة مديري التربية
بالولايات

الموضوع : درس افتتاحي حول
الإحصاء العام للسكان والسكن
2008.

المرفقات : بطاقات بيداغوجية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التربية الوطنية

الإحصاء العام للسكان والسكن

مرحلة التعليم الابتدائي

الأهداف التعليمية التعليمية : أن
يكون المتعلم قادرا على :

. معرفة عملية إحصاء السكان
والسكن،
. إدراك علاقة عملية الإحصاء
بالتخطيط والتنمية.

الوسائل التعليمية :

. نماذج لوثائق عملية الإحصاء،
. جداول إحصائية،
. نصوص تنظيمية.

المفاهيم المستهدفة :

. الإحصاء،
. السكان - السكن،
. التخطيط - التنمية،
. القوة العاملة - البطالة
. الأحداث الديموغرافية (الزيادة،
الطبيعية، الوفيات والولادات).

المعلمين والأساتذة في تقديم هذا
الدرس لكل الأفواج التربوية في اليوم
الأول من الفصل الثالث. تكيف
البطاقات المرفقة حسب كل مستوى
تعليمي وحسب الأنشطة التي يقترحها
كل معلم وأستاذ.

وحتى تتحقق الأهداف المرجوة من
هذا الدرس حول الإحصاء العام
للسكان والسكن، ينبغي أن تنظم
الأنشطة التعليمية التي ترمي إلى تثبيت
السلوكات الإيجابية لدى التلاميذ
وتنمية وعيهم بأهمية الإحصاء في
استشراف الآفاق المستقبلية والتخطيط
للسياسة التنموية في البلاد.

ألح على التوزيع الشامل لهذا المنشور
والبطاقات البيداغوجية المرفقة على
كل المؤسسات التعليمية في المراحل
التعليمية الثلاث، وإعطاء التعليمات
والتوجيهات التربوية إلى كل مديري
المؤسسات التعليمية لتقديم هذا الدرس
الهام والسهر على تحقيق الأهداف
التربوية المنتظرة منه.

الجزائر في 17 مارس 2008

الأمين العام لوزارة التربية الوطنية

ب . خالدي

تقديم الدرس

. توفير البيانات الإحصائية الدقيقة لإدارة وتوفير الخدمات الأساسية للمجتمع، بوضع مخططات تنموية والعمل على توفير الوسائل اللازمة لتحقيقها.

البيانات والمعلومات الإحصائية
ضرورية في صناعة القرارات.

3. كيف تتم العملية ؟

تقوم الدولة بتحديد تاريخ انطلاق العملية، وتجنّد لها الوسائل المادية والبشرية اللازمة، وذلك بتكوين عشرات الآلاف من الأشخاص، وتخصيص ميزانية ضخمة لتنفيذ العملية.

كما تقوم بعملية شرح وتوعية عبر مختلف وسائل الإعلام لتحسيس المواطنين بأهمية العملية.

خلال هذا التعداد يتم جمع كل البيانات والمعلومات اللازمة عن السكان والسكن، عن طريق استعمال استمارة يقوم الإحصائي بملئها بعد استجواب أفراد المجتمع.

وتحتوي الجداول الإحصائية الخاصة بتعداد السكان العام، على ما يلي :

أ. طرح الإشكالية : وطننا مقبل على تنظيم عملية إحصائية للسكان والسكن من 16 إلى 30 أفريل القادم، قصد إعداد مخططات تنموية، للرقى بمستوى المجتمع في مختلف الميادين :

. ماذا تعرف عن هذه العملية ؟

. ما الفائدة من تنظيمها ؟

. كيف تتم هذه العملية ؟

ب. بناء التعلم :

1. ما هي عملية إحصاء السكان والسكن ؟

هي عملية إحصائية لعدد السكان، بهدف توفير معلومات شاملة وحديثة حول توزيع السكان، وتركيبهم وفق الجنس والعمر، وكذلك حسب الدينامكية (الحركية) الديموغرافية (الخصوبة، الوفيات، الهجرة)، وذلك لتحديث المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بالتشغيل والسكن...

2. الفائدة من تنظيم العملية :

إن عملية الإحصاء ضرورية وذات أهمية بالغة، لوضع المخططات التنموية، وتهدف إلى :

مستقبلية قائمة على التخطيط المحكم،
ويظهر احتياجات المجتمع في الهياكل
القاعدية والثقافية والرياضية من أجل
تحقيق الرفاهية للمجتمع.

إن عملية التعداد السكاني أضحت
ضرورة حتمية، والتعامل معها بروح
من المسؤولية واجب الجميع، إذ عليها
يتوقف نجاح المخططات التنموية.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التربية الوطنية

الإحصاء العام للسكان والسكن

مرحلة التعليم المتوسط

الأهداف التعليمية التعليمية :

ن يكون المتعلم قادرا على :

. معرفة عملية إحصاء السكان
والسكن،
. إدراك علاقة عملية الإحصاء
بالتخطيط والتنمية.

الوسائل التعليمية :

. نماذج لوثائق عملية الإحصاء،
. جداول إحصائية،
. نصوص تنظيمية.

1. الخصائص الجغرافية : التعمير،
الموقع السكن الدائم السكن الحالي،
مكان الميلاد.

2. الخصائص الاجتماعية : الأسرة
الكبيرة، العائلة، الجنس، العمر، الحالة
الزوجية، عدد المواليد، الوفيات،
المستوى التعليمي، الجنسية، اللغة
الأصلية.

3. الخصائص الاقتصادية : كنوع
النشاط، المهنة، الحرفة.

. تسجيل المعلومات الإحصائية عن
كل فرد.

. تشمل كل أفراد السكان المقيمين،
بما في ذلك الأجانب إلى جانب كل
السكان الغائبين كمسافرين أو
كمغتربين.

. دورية التعداد تجري كل 10
سنوات حتى سنة 2008 وسيجري
مستقبلا كل 5 سنوات.

ج. الاستنتاج : تعتبر عملية التعداد
العام للسكان والسكن من أهم
العمليات التي تقوم بها الدولة لما توفره
من بيانات تتيح لها تحديد خصائص
سكانها الديموغرافية والاجتماعية.

هذه البيانات تمكن الدولة من تقييم
التغيرات المختلفة التي طرأت على
خصائص السكان والتي يتم الاعتماد
عليها لإعداد إستراتيجية تنموية

المفاهيم المستهدفة :

- . الإحصاء،
- . السكان - السكن،
- . التخطيط - التنمية،
- . القوة العاملة - البطالة
- . الأحداث الديموغرافية (الزيادة، الطبيعية، الوفيات والولادات).

وحدیثة حول توزيع السكان، وترکیبتهم وفق الجنس والمعمّر، وكذلك حسب الديناميكية (الحركية) الديموغرافية (الخصوبة، الوفيات، الهجرة)، وذلك لتحديث المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بالتشغيل والسكن...

تقديم الدرس

2. ما الهدف من العملية :

إن عملية الإحصاء ضرورية و ذات أهمية بالغة، لوضع المخططات التنموية، في استشراف الآفاق المستقبلية والتخطيط للسياسة التنموية، فهي تهدف إلى :

. توفير البيانات والمعلومات المطلوبة،
. توفير البيانات الإحصائية الدقيقة لإدارة وتوفير الخدمات الأساسية للمجتمع، بوضع مخططات تنموية والعمل على توفير الوسائل اللازمة لتحقيقها.

البيانات والمعلومات الإحصائية ضرورية في صناعة القرارات.

3. كيف تتم العملية ؟

يتم برجة التعداد السكاني عادة على عشر سنوات، وتقوم الدولة بتحديد تاريخ انطلاق العملية ومدتها الزمنية المحددة بـ 15 يوما، وتجند لها الوسائل

أ. طرح الإشكالية : للرقى بمستوى المجتمع في أي بلد لا بد من وضع سياسة تعتمد على تخطيط محكم، باعتباره حجر الأساس في عملية التنمية.

ولضمان نجاح التخطيط، لا بد من توفير معطيات دقيقة تتصل بالوضعية الخاصة بأفراد المجتمع. وهذا لا يأتي إلا بتنظيم عملية إحصائية للسكان والسكن، ووطننا مقبل على تنظيم هذه العملية خلال المدة من 16 إلى 30 شهر أفريل القادم.

فماذا تعرف عن هذه العملية ؟

ب. بناء التعلم :

1. ما هي عملية إحصاء السكان والسكن ؟

هي عملية إحصائية لعدد السكان ببلد معين، بهدف توفير معلومات شاملة

المادية والبشرية اللازمة، وذلك بتكوين عشرات الآلاف من الأشخاص، وتخصيص ميزانية ضخمة لتنفيذ العملية.

كما تقوم بعملية شرح وتوعية عبر مختلف وسائل الإعلام لتحسيس المواطنين بأهمية العملية.

خلال هذا التعداد يتم جمع كل البيانات والمعلومات اللازمة عن السكان والسكن، عن طريق استعمال استمارة يقوم الإحصائي بملئها بعد استجواب أفراد المجتمع.

وتحتوي الجداول الإحصائية الخاصة بتعداد السكان العام، حسب ما أقرته اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة في دورتها الرابعة عشرة سنة 1966، المبادئ الأساسية، الخاصة بتعدادات السكان وجرى التأكد على ما يلي:

1. الخصائص الجغرافية : التعمير، الموقع السكن الدائم السكن الحالي، مكان الميلاد.
2. الخصائص الاجتماعية : الجنس، العمر، الحالة الزوجية، عدد المواليد، الوفيات، المستوى التعليمي، الجنسية، اللغة الأصلية.
3. الخصائص الاقتصادية : كنوع النشاط، المهنة، الحرفة.

مما سبق يمكن القول بأن أهم خصائص التعدادات السكانية، تتمثل في : تسجيل المعلومات الإحصائية عن كل فرد.

. تشمل كل أفراد السكان المقيمين، بما في ذلك الأجانب إلى جانب كل السكان الغائبين كمسافرين أو كمغتربين.

. للتعداد زمن معين يطلق عليه (لحظة التعداد)، ويفضل أن يكون ثابتا في كل التعدادات. دورية التعداد تجري كل 10 سنوات حتى سنة 2008 وسيجري مستقبلا كل 5 سنوات.

الاستنتاج : تعتبر عملية التعداد العام للسكان والسكن من أهم العمليات التي تقوم بها الدولة لما توفره من بيانات تتيح لها تحديد خصائص سكانها الديموغرافية والاجتماعية.

هذه البيانات تمكن الدولة من تقييم التغييرات المختلفة التي طرأت على خصائص السكان والتي يتم الاعتماد عليها لإعداد إستراتيجية تنموية مستقبلية قائمة على التخطيط المحكم.

إن عملية التعداد السكاني أضحت ضرورة حتمية، والتعامل معها بروح من المسؤولية واجب الجميع، إذ عليها يتوقف نجاح المخططات التنموية.

الإحصاء العام للسكان والسكن

مرحلة التعليم الثانوي

الأهداف التعليمية التعليمية :
أن يكون المتعلم قادرا على :

. معرفة عملية إحصاء السكان والسكن،
. إدراك علاقة عملية الإحصاء بالتخطيط والتنمية.

الوسائل التعليمية :

. نماذج لوثائق عملية الإحصاء،
. جداول إحصائية،

المفاهيم المستهدفة :

. الإحصاء،
. السكان - السكن،
. التخطيط - التنمية،
. القوة العاملة - البطالة،
. الأحداث الديموغرافية (الزيادة،
الطبيعية، الوفيات والولادات)،
. التعليم - الأمية.

تقديم الدرس

أ. طرح الإشكالية : للرقى بمستوى المجتمع في أي بلد لابد من وضع

سياسة تعتمد على تخطيط محكم، باعتباره حجر الأساس في عملية التنمية.

ولضمان نجاح التخطيط، لابد من توفير معطيات دقيقة تتصل بالوضعية الخاصة بأفراد المجتمع. وهذا لا يأتي إلا بتنظيم عملية إحصائية للسكان والسكن، ووطننا مقبل على تنظيم هذه العملية خلال المدة من 16 إلى 30 شهر أفريل القادم.

فماذا تعرف عن هذه العملية ؟

ب. بناء التعلم :

1. ما هي عملية إحصاء السكان والسكن ؟

هي عملية إحصائية لعدد السكان، بهدف توفير معلوماتي شاملة وحديثة حول توزيع السكان، وتركيبهم وفق الجنس والمعم، وكذلك حسب الدينامكية (الحركية) الديموغرافية (الخصوبة، الوفيات، الهجرة)، وذلك لتحديث المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بالتشغيل والسكن...

وتجري على فترات زمنية تحددها الدولة، وتجري كل عشر سنوات حتى سنة 2008 و مستقبلا كل 5 سنوات.

البيانات والمعلومات الإحصائية
ضرورية في صناعة القرارات.

2. الفائدة من تنظيم العملية :

عملية الإحصاء ضرورية وذات أهمية بالغة، في استشراف الآفاق المستقبلية والتخطيط للسياسة التنموية، فهي تهدف إلى :

. التعرف على أهم الخصائص والمؤشرات المرتبطة بنمو السكان وتوزيعهم الاجتماعي، وظروفهم في مجال السكن الشغل.

. توفير البيانات المطلوبة لوضع ومراقبة السياسات التنموية.

توفير البيانات الإحصائية الدقيقة لإدارة وتوفير الخدمات الأساسية للمجتمع، ووضع صورة مستقبلية للتخطيط

التنموي والعمل على تحقيقها.

يتولى الديوان الوطني للإحصاء تنظيم عملية إحصاء السكان والسكن بـ:

. تكوين الإحصائيين

. توفير الوثائق اللازمة للعملية (الاستمارات المختلفة)

3. كيف تتم العملية ؟

تقوم الدولة بتحديد تاريخ انطلاق العملية، وتحدد لها الوسائل المادية والبشرية اللازمة، وذلك بتكوين عشرات الآلاف من الأشخاص، وتخصيص ميزانية ضخمة لتنفيذ العملية.

كما تقوم بعملية شرح وتوعية عبر مختلف وسائل الإعلام لتحسيس المواطنين بأهمية العملية.

و هناك ثلاثة طرق رئيسية متبعة في تنفيذ عملية التعداد السكاني:

1. طريقة التعداد السكاني الكلاسيكية : حيث يتم برمجة تعداد سكاني عام كل عشر سنوات حتى سنة 2008 ومستقبلا كل 5 سنوات.

خلال هذا التعداد يتم جمع كل البيانات والمعلومات اللازمة عن السكان والسكن، عن طريق استعمال استمارة يقوم الإحصائي بملئها بعد استجواب أفراد المجتمع.

2. طريقة التعداد السكاني المعتمدة على السجلات الإدارية : يتم جمع البيانات الخاصة بالسكان والسكن، انطلاقا من السجلات الإدارية فقط (سجل الحالة المدنية، سجل المباني والحداد السكانية).

ب طرق حديثة تعتمد أساسا على تقنيات المعاينة حيث يتم على فترات جد متقاربة بتعدادات سكانية جزئية. هذه الطرق تتيح لهذه الدول الحصول على بيانات يتم تجديدها باستمرار وبتكلفة أقل مقارنة مع طريقة التعداد السكاني الكلاسيكية

وتصميم المعاينة المستعمل في هذه التعدادات يختلف من دولة إلى أخرى، ويتم تحديده حسب خصائص هذه الدول.

وتحتوي الجداول الإحصائية الخاصة بتعداد السكان العام، حسب ما أقرته اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة، في دورتها الرابعة عشرة سنة 1966، المبادئ الأساسية، الخاصة بتعدادات السكان، و جرى التأكيد على :

الخصائص الجغرافية : كالموقع، السكن الدائم، السكن الحالي، مكان الميلاد.

الخصائص الاجتماعية : كالجنس، العمر، الحالة الزوجية، عدد المواليد، الوفيات، المستوى التعليمي، الجنسية، اللغة الأصلية.

الخصائص الاقتصادية : كنوع النشاط، المهنة، الحرفة.

في بعض الأحيان، يتم تكملة المعلومات الموجودة في السجلات الإدارية بأبحاث تعتمد على عينة مختارة من المجتمع أو بتعداد جزئي للمجتمع.

هذه الطريقة تتطلب توفر سجلات إدارية كاملة مع تجديدها باستمرار.

رصدت الدولة لتنفيذ عملية الإحصاء ميزانية قدرها 2.5 مليار دينار جزائري، أي حوالي 34 مليون دولار، ووجدت لها نحو 80 ألف عنصر مدرب. وتم طبع 8 ملايين نسخة.

المصدر : وكالة الأنباء الجزائرية

3. طريقة التعداد السكاني المعتمدة على تقنيات المعاينة : نظرا للمشاكل التي تعاني منها بعض الطرق، من حيث :

التكلفة الكبيرة والموارد المهمة التي يجب تعبئتها في فترة وجيزة.

التقادم السريع للبيانات بالنسبة للتعداد السكاني بالطريقة الكلاسيكية.

لذلك قامت عدة دول بتغيير الطريقة المستعملة في عملية تعداد سكانها،

والولادة، بينما تتعلق 8 منها بظاهرة الهجرة والتزوج، بينما تتعلق 6 أخرى بظاهرة وفيات الأطفال الأقل من سنة.

ج. الاستنتاج : تعتبر عملية التعداد العام للسكان والسكن من أهم العمليات التي تقوم بها الدولة لما توفره من بيانات تتيح لها تحديد خصائص سكانها الديموغرافية والاجتماعية.

هذه البيانات تمكن الدولة من تقييم التغيرات المختلفة التي طرأت على خصائص السكان عبر الزمن، والتي يتم الاعتماد عليها لإعداد إستراتيجية تنموية مستقبلية قائمة على التخطيط المحكم.

إن عملية التعداد السكاني أضحت ضرورة حتمية، و التعامل معها بروح من المسؤولية واجب الجميع، إذ عليها يتوقف نجاح المخططات التنموية.

مما سبق، يمكن القول بأن أهم خصائص التعدادات السكانية، تتمثل في:

تسجيل المعلومات الإحصائية عن كل فرد.

تشمل كل أفراد السكان المقيمين، بمن في ذلك (الأجانب)، إلى جانب السكان الغائبين كمسافرين أو كمغتربين.

للتعداد زمن معين يطلق عليه (لحظة التعداد)، و يفضل أن يكون ثابتا في كل التعدادات.

دورية التعداد تجرى كل 10 سنوات حتى سنة 2008 و سيجرى مستقبلا كل 5 سنوات.

يذكر أنه يتم خلال هذا الإحصاء العام لهذه السنة توجيه 74 سؤالا للسكان تتعلق 10 منها بالأمومة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التربية الوطنية
مديرية التقويم والتوجيه والاتصال
المديرية الفرعية للتوثيق
الرقم : 50 / 2008

والنوعي، ليستجيب لتطلعات المجتمع.
وفعلا فقد تجسد ذلك من خلال
العمل الدعوي والمتواصل على مختلف
الأصعدة.

إلا أن ما تحقق خلال هذه الفترة من
أعمال ومنجزات، معرض للزوال
والنسيان، إذا لم يحض بالعناية المطلوبة
على كافة المستويات، من أجل صون
الذاكرة القطاعية، ونفقد بذلك الكثير
من العناصر والمكونات التي تطبع هذه
الفترة القاعدية في مسيرة النظام
التربوي، التي تبنى عليها المراحل
اللاحقة مستقبلا. وقد يترتب عن
ذلك تعقيد في فهم سياق التغيرات
المتواصلة في مسيرة التربية الوطنية
وتحليلها وربطها.

مدير التقويم والتوجيه والاتصال
إلى

السيدات والسادة مديري التربية
(للإعلام والمتابعة)
السيدات والسادة مفتشي التربية
والتكوين
السيدات والسادة مفتشي التربية
والتعليم الأساسي (للمتابعة)
السيدات والسادة رؤساء المؤسسات
التعليمية (للتنفيذ)

الموضوع : تشكيل الذاكرة التربوية لقطاع التربية الوطنية.

لذا فإن هذا المنشور يهدف إلى تحديد
بعض الإجراءات والتدابير الأولية
التي ينبغي أن تتخذ على جميع
المستويات، لحماية الذاكرة التربوية
لقطاع التربية الوطنية وصيانتها
وتسجيلها وإحداث قاعدة
معلومات بشأنها.

تشكل التجربة الجزائرية في مجال تعميم
التربية والتعليم نموذجا جديرا بالثمين
والاعتزاز والصيانة، وتتطلب الحفاظ
على كل مكوناتها وعناصرها.

وتجدر الإشارة إلى أن المقصود
بالذاكرة في مضمون هذا المنشور،
ليس هو تسجيل كل الأعمال
والأنشطة العادية التي تقوم بها
المؤسسات التعليمية ومديريات التربية،

وتعد الفترة الممتدة من بداية
الاستقلال إلى يومنا هذا، مرحلة هامة
من عمر النظام التربوي لها خصائصها
ومميزاتها. وهي فترة حافلة بالمنجزات
والأعمال الرامية إلى إرساء نظام
تربوي وتطويره من الجانب الكمي

المسجلة، رغم أن هذا الجانب يرتبط ارتباطا وثيقا بحياة المؤسسة ووجودها. لذا، فعلى كل رئيس مؤسسة تعليمية أن يقوم بتشكيل ذاكرتها انطلاقا من تامين وتقييم العناصر التالية :

. المؤسسة من حيث تاريخ بنائها وفتحها والمرافق التي تتكون منها، التوسعات التي خضعت لها، شكلها الهندسي، صورة للمؤسسة على طبيعتها الأولى إن أمكن ذلك.
. رؤساء المؤسسة الذين تعاقبوا على تسييرها وإدارتها من خلال إعطاء لمحة و جيزة جدا عن كل رئيس مؤسسة والفترة التي قضاها بالمؤسسة.
. قائمة المدرسون والأساتذة الذين اشتغلوا بالمؤسسة.
. الصور التذكارية الجماعية للمعلمين والأساتذة والتلاميذ.
. الصور والتسجيلات الخاصة بإحياء التظاهرات الثقافية والعلمية والمناسبات المختلفة التي نظمتها المدرسة مثل احتفالات آخر السنة وتوزيع الجوائز وتشجيع المتفوقين.
. الوسائل التعليمية القديمة التي لا بد من جمعها وصيانتها وحفظها في مكان آمن وملائم بالمؤسسة.
. التلاميذ الذين تم رسوا بالمؤسسة من خلال العناية بالسجلات القديمة، مع إعداد جداول إحصائية شاملة للتلاميذ منذ فتح المؤسسة، حسب كل سنة دراسية.

رغم ما لهذه الأعمال من أهمية بالغة، والتي يتم التكفل بها في إطار آخر (حفظ الأرشيف)، إنما المقصود هو الأعمال والأنشطة المميزة التي يمكن اعتباره أعمالا بارزة في مسيرة التربية.

مكونات الذاكرة التربوية : تتكون الذاكرة التربوية من العديد من العناصر أهمها :

1. البرامج والوسائل التعليمية الكتب المدرسية التي استعملت منذ سنة 1962،
2. الوثائق الأساسية للتربية الوطنية،
3. النشاطات الرسمية للسادة وزراء التربية وخطبهم وتوجيهاتهم،
4. النشاطات الرسمية الدولية في مجال التربية التي تحتضنها الجزائر أو التي تشارك فيها،
5. المباني المدرسية لاسيما القديمة منها (1962 وما قبل) باعتبارها معالم تربوية، تنتمي إلى فترة تاريخية حساسة.
6. إطارات التربية،
7. التلاميذ،
8. الوثائق والأنشطة الأخرى المرتبطة بالذاكرة.

1. تشكيل الذاكرة على مستوى المؤسسات التعليمية

إن الكثير من المؤسسات التعليمية، ولاسيما القديمة منها تفتقر إلى ذاكرتها

. النتائج المحققة في الامتحانات الرسمية.

. التلاميذ الذين تحصلوا على نتائج متفوقة في الامتحانات الرسمية.

. تلاميذ المؤسسة الذين شاركوا في منافسات علمية وثقافية ورياضية وطنية أو دولية.

. التلاميذ الذين تدرسوا بالمؤسسة وتقلدوا فيما بعد مناصب وطنية أو برزوا في مجالات علمية وثقافية واضحة.

تؤسس وتشكل ذاكرة المؤسسة وتسجل في سجل يفتح لهذا الغرض يسمى **سجل الذاكرة**.

إلا أن الوضعية المنشودة التي يجب أن يسعى كل رئيس مؤسسة إلى تجسيدها، هو إنجاز الذاكرة في شكل قاعدة معلومات، أو على قرص CD-ROM بالكتابة والصورة والصوت، يستعرض حياة المؤسسة منذ إنشائها.

يمكن أن تستعين المؤسسات التعليمية التي ليست لها أجهزة معلوماتية بمؤسسات التعليم الاكمامي والثانوي المجهزة.

2. على مستوى مديريات التربية

. مديرو التربية الذين تعاقبوا على إدارة وتسيير مديرية التربية، بإعطاء لحة وجيزة جدا عن كل مدير تربية، والفترة التي قضاها، ومن الأفضل تسجيل هذه المعلومات على لوحات تخصص لهذا الغرض، وتعلق في مكان ملائم بالمديرية (هو المديرية، قاعة الانتظار، قاعة الاجتماعات).

. النشاطات البارزة لمديرية التربية على مستوى الولاية مثل الندوات الجهوية والملتقيات الوطنية والزيارات الرسمية والاحتفالات الهامة التي تنظم على مستوى الولاية.

. الصور الملتقطة بمناسبة الزيارات الاحتفالات.

لاشك أن إنجاز هذا العمل ليس أمرا سهلا، فهو يتطلب جهدا ووقتا وإرادة، لكن نتائجه سيكون لها آثار ايجابية.

لذا فيني أرجو من السيدات والسادة مديري التربية منح العناية اللازمة لانجازه ودعوة إطارات التربية إلى التعاون من اجل تجسيده لحماية ذاكرة القطاع على المستوى المحلي.

الجزائر في 26 مارس 2008

عن الوزير وبتفويض منه

مدير التقويم والتوجيه والاتصال

محمد شايب ذراع الثاني